

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/81/9
28 May 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الحادي والثمانون
مونتريال، من 18 إلى 22 يونيو/ حزيران 2018

دراسة نظرية عن تقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني
في مشروعات وسياسات بروتوكول مونتريال

خلفية

- 1- وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثمانين على اختصاصات الدراسة النظرية لتقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروعات وسياسات بروتوكول مونتريال (المقرر 9/80). وتهدف هذه الدراسة النظرية إلى المساهمة في تعميم أفضل لمراعاة المنظور الجنساني في المشروعات ذات الصلة وحث أصحاب المصلحة في الصندوق المتعدد الأطراف على استكشاف طريقة أكثر نظامية لإدراج مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتهم. وترد اختصاصات هذه الدراسة النظرية في المرفق الأول بهذه الوثيقة.
- 2- جرى التأكيد في عام 1995 على مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. وأدرج في منهاج عمل بيجين وأصبح بعد ذلك عنصراً هاماً في سياسات وبرامج الأمم المتحدة. تعميم المنظور الجنساني هو عملية تقييم آثار أي عمل مخطط له على النساء والرجال، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وهو استراتيجية لجعل اهتمامات المرأة وكذلك الرجل وخبرتهما وتجاربهما بُعداً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي يستفيد الرجال والنساء على حدٍ سواء وعدم استدامة التباين. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين المرأة.¹
- 3- تقع على عاتق جميع وكالات الأمم المتحدة مسؤولية تبني منظور جنساني وتحليل كيفية ارتباط المسائل الجنسانية بولاياتها. وتمتلك وكالات الأمم المتحدة المنفذة الأربع المشاركة في تنفيذ امتلاك بروتوكول مونتريال

¹ الأمم المتحدة. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 1997. A/52/18، سبتمبر/ أيلول 1997.

سياسة جنسانية².

أهداف الدراسة النظرية

4- الغرض من الدراسة النظرية هو تقييم الجهود الرامية إلى إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة والمشروعات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول مونتريال، واستكشاف نهج أكثر نظامية لإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والمشروعات ذات الصلة. ستنظر الدراسة النظرية في كيفية أخذ السياسات الجنسانية للوكالات المنفذة في الاعتبار في أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف في كل من تصميم المشروع وتنفيذ المشروع، وما إذا كان قد تم التشاور مع المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية وجهات الاتصال المعنية بالمسائل الجنسانية؛ وما إذا كان للرجال والنساء فرص متكافئة للاستفادة من أنشطة بناء القدرات مثل التدريب وحلقات العمل والمشاركة في عملية صنع القرار؛ وكيف تتعامل حملات التوعية مع المسائل الجنسانية؛ وما إذا كان يتم جمع البيانات المصنفة حسب الجنس.

المنهجية

5- أجري تحليل نوعي. واستعرضت الدراسة النظرية الوثائق الموجودة مثل مقترحات المشروعات والتقارير المرحلية والتقارير النهائية لاجتماعات اللجنة التنفيذية وقاعدة بيانات الدروس المستفادة الخاصة بتقارير إنجاز المشروعات وجميع الوثائق المستخدمة في إعداد تقييمات الأمانة منذ الاجتماع التاسع والستين. وأرسل استبيان موجز إلى الوكالات المنفذة وأجابت ثلاثة من أربع وكالات مستقلة على هذا الاستبيان. وأرسل استبيان آخر إلى 125 وحدة أوزون وطنية شاركت في اجتماع الشبكة في باريس في يناير/ كانون الثاني 2018 حيث تم تقاسم المعلومات حول هذه الدراسة النظرية. وأرسل الاستبيان مراراً إلى وحدات الأوزون الوطنية حتى تم جمع عينة من 32 رداً. وعقدت مناقشات مع وحدات الأوزون الوطنية خلال اجتماع الشبكة ومع الوكالات المنفذة أثناء اجتماع التنسيق بين الوكالات³. وترد هذه الاستبيانات في المرفق الثالث بهذه الوثيقة. وفي هذه الدراسة، أدرجت الوكالات الأربع فقط، ولم تدرج الوكالات الثنائية، مما يسمح بالبقاء ضمن الإطار المفاهيمي للأمم المتحدة واستخدام نفس المصطلحات.

6- شمل نطاق دراسة تعنى بتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بالوكالات المنفذة مجالين: كيف ينعكس تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الثقافة التنظيمية للوكالات المنفذة (أي الطريقة التي تعامل بها الوكالة المنفذة موظفيها من منظور المساواة بين الجنسين)، وكيفية تطبيقه في الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، في الأنشطة والمشروعات الرامية إلى وجود تأثير اجتماعي. وتركز هذه الدراسة على المجال الثاني فقط.

نظرة عامة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمم المتحدة

7- أخذت المسائل الجنسانية في الاعتبار في الأمم المتحدة منذ إنشائها. وتؤكد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة مجدداً "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والأمم الكبيرة والصغيرة"⁴.

8- في عام 1946، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة وضع المرأة بصفتها هيئة حكومية دولية متخصصة تركز على تحليل وتوثيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بحياة المرأة، وعلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

² سياسة وإستراتيجية اليونيب للمساواة بين الجنسين والبيئة للفترة 2014 - 2017؛ والاستراتيجية الجنسانية لمجموعة البنك الدولي: المساواة بين الجنسين والحد من الفقر والنمو الشامل، 2015؛ واستراتيجية المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2014 - 2017؛ واستراتيجية اليونيدو للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2016 - 2019؛ ودليل اليونيدو لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومشروعات بروتوكول مونتريال.

³ عقد اجتماع تنسيق المشترك بين الوكالات الحادي والثمانين في الفترة من 6 إلى 8 مارس/ آذار 2018.

⁴ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

9- خلال السبعينيات، عندما عملت الموجة الثانية من الحركة النسوية على تقليل التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي في مجالات مثل الأسرة ومكان العمل والتشريع، أصبح الدفاع العالمي بشأن مساواة المرأة وحقوقها أقوى. وانعكس هذا أيضًا بإعلان الأمم المتحدة اليوم العالمي للمرأة في عام 1974، وهو أول مؤتمر دولي للأمم المتحدة حول المرأة في عام 1975، وأكثر من ذلك في التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1979، هي اتفاقية شاملة تهدف إلى حماية حقوق المرأة. وفي عام 1992، شدد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الوارد في المبدأ 20 من إعلان ريو على دور المرأة في الإدارة البيئية وفي تحقيق التنمية المستدامة.

10- حظيت مفاهيم تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني باهتمام متزايد بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة في بيجين في عام 1995. ونُشر منهاج العمل على نطاق واسع - هو وثيقة المؤتمر بالغة الأهمية - وقدم إطاراً مرجعياً ومفردات يمكن أن يستخدمها الناشطون في صياغة قضاياهم. وكان المؤتمر أيضاً المكان الذي تغير فيه نموذج "النساء في التنمية" إلى "الجنسانية والتنمية" الأكثر شمولاً واختصاصاً، الذي أعاد تركيز الاهتمام من على النساء فقط إلى النساء كمشاركات في سياق علاقات القوة. علاوة على ذلك، تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية المساواة بين الجنسين كهدف 3، "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، وبعد مرور 15 سنة، تضمنت أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين كهدف وحيد ومسألة شاملة.

11- رغم أنه يبدو تعميم المنظور الجنساني وحزمته المفاهيمية سهلاً في المنظمات التي تتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون الأمر أكثر تعقيداً في حالة المنظمات التقنية لأنه ليس من السهل تحديد المسائل المتعلقة بالجنسانية في المشروعات التي تتناول التكنولوجيا أو المعايير التقنية.

12- وبأخذ ذلك في الحسبان، أصبحت وكالات الأمم المتحدة ذات الصبغة التقنية مراعية أكثر للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياساتها وبرامجها، حيث أن "التكنولوجيات التي يجري نقلها من خلال برنامج التعاون التقني لها آثار اجتماعية واقتصادية على المستخدمين والمستفيدين المحتملين. وتتوقف المساهمة المحتملة لمشروعات التعاون التقني على مواقف الأفراد الذين يقومون بدور حاسم في تحقيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد يحتاج الموظفون والنظراء إلى مساعدة متخصصة لضمان استفادة كل من الرجال والنساء من أنشطة البرامج والمشروعات. ويجب أن يكون التحليل الجنساني جزءاً من كل مشروع تعاون تقني".⁵

سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوكالات المنفذة

13- تملك جميع الوكالات المنفذة سياسة جنسانية على صعيد المؤسسة. وتؤكد تلك السياسات على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني في المشروعات والبرامج. فهي تعترف بالحقوق الجنسانية باعتبارها من حقوق الإنسان المهمة والمساواة بين الجنسين كوسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على النحو الذي تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة.

14- يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة رائدة في مجال المساواة بين الجنسين بعمله البرمجي الهام وبصفته مراقب نتيجة أهداف التنمية المستدامة، وكان أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تحدد الكفاءات اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وتوضح أحدث استراتيجية للمساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014-2017) التزام المنظمة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووفقاً لذلك، يجب دمج مسألة الجنسانية كموضوع شامل في جميع المشروعات في جميع مراحل دورة البرنامج / المشروع، بدءاً من مرحلة التصميم، عن طريق جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وصياغة مؤشرات جنسانية. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليات مؤسسية متميزة لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني:

(أ) عملية تقييم المشروعات، وفقاً لبرنامج وسياسات وإجراءات التشغيل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

⁵ نحو خطة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة التعاون التقني. الوكالة الدولية للطاقة الذرية. 2006

- (ب) ونظام تتبع المؤشرات الجنسانية المتعلقة بالاستثمارات من أجل تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين،
(ج) والتقارير السنوي الموجه نحو النتائج، الذي يتضمن قسماً عن الجنسانية.

15- أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) سياسة واستراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين والبيئة للفترة 2014-2017 ركزت على تعزيز الضمانات الاجتماعية في المجالات البرنامجية والتشغيلية للمنظمة. وتضع السياسة والاستراتيجية ترتيبات مؤسسية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في خطة عمل الأمم المتحدة الشاملة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). علاوة على ذلك، المساواة بين الجنسين هي محور معيار الحماية 8 من إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2015).

16- وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دليلاً جنسانياً بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لمشروعات بروتوكول مونتريال في عام 2015، الذي يحدد هدفه وهو "مساعدة موظفي اليونيدو للمشاركين في تدخلات بروتوكول مونتريال - بل النظراء الوطنيين والمحليين أيضاً - والوكالات والشركاء من القطاعين الدولي والخاص والخبراء على تطبيق منظور جنساني في عملهم و - على وجه الخصوص - لتعميم المنظور الجنساني في جميع مراحل دورة المشروع".⁶ ويشير الدليل إلى كيفية تأثير الرجال والنساء بشكل مختلف، جسدياً واجتماعياً، بالمواد المستنفدة للأوزون، بسبب الاختلافات البيولوجية والمسائل المتعلقة بتقسيم العمل، ويلفت الانتباه إلى مشاركة المرأة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

17- يقدم الدليل أدوات عملية لإدراج المسائل الجنسانية على مستويات دورة المشروع المتعددة (أي صياغة المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه). ويقترح تحليلاً جنسانياً ويعطي أمثلة للمؤشرات الجنسانية. ويقدم الجدول 1 أدناه جانباً من الإطار المنطقي الناشئ لمشروعات بروتوكول مونتريال من أجل تطوير ونقل التكنولوجيا (تشمل الفئات الأخرى زيادة التوعية / بناء القدرات والمنتدى العالمي).

الجدول 1- إطار اليونيدو المنطقي الناشئ لمشروعات بروتوكول مونتريال

الفئة	تطوير ونقل التكنولوجيا
نتائج/ أنشطة بروتوكول مونتريال	دعم تنفيذ التكنولوجيات التي لا تحتوي على مواد مستنفدة للأوزون، والتكنولوجيات ذات القدرة على إحداث احتراق عالمي منخفض في الصناعة من أجل تقليل استهلاك المواد مستنفدة للأوزون.
أنشطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ⁷	<ul style="list-style-type: none"> مطالبة الشركات بتزويد موظفي اليونيدو بمعلومات عن تأهيل موظفيهم من الذكور والإناث من أجل إنشاء بيانات أساسية مرجعية/ نظرة عامة موقعه (مثل، مستوى التعليم الرسمي والتدريب الإضافي الذي تم والوضع الحالي). جعل مسألة الجنسانية جزءاً لا يتجزأ من أي تدريب يقدم (مثل، من خلال دورات مخصصة حسب النوع الاجتماعي وعرض البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي). تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مواد التدريب ومواد المعلومات / التعاون مع أخصائيين في الشؤون الجنسانية لإدراج الاعتبارات الجنسانية في مواد التدريب ومواد المعلومات (مثل، من خلال إدراج أقسام مخصصة للجنسين، وبيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، ومعلومات عن الآثار المتفاوتة على الجنسين، والرسوم التوضيحية للنساء والرجال).
مؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المحتملة	<ul style="list-style-type: none"> الوصول الممنوح لملفات الموظفين / قاعدة البيانات بمعلومات عن مؤهلات الموظفين من الذكور والإناث (نعم/ لا). النسبة المئوية للوقت المخصص للنوع الاجتماعي أثناء التدريب. أخصائي في الشؤون الجنسانية معني بإعداد مواد التدريب والمعلومات (نعم/ لا). التدريب / مواد المعلومات المراعية للجنسين (نعم/ لا).

⁶ دليل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروع بروتوكول مونتريال، 2015، فيينا.

⁷ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفئة	تطوير ونقل التكنولوجيا
حصيلة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المحتملة	<ul style="list-style-type: none"> • معلومات عن الموظفين والموظفات، تشمل مستوى مهاراتهم، موثقة ويمكن موظفو اليونيدو من الحصول عليها. • تعديل جداول / مناهج التدريب وتغطية المسائل الجنسانية الخاصة بكل قطاع. وتعترف السياسات بالمرأة والرجل كمستخدمين رئيسيين لخدمات الطاقة وتمكنهما من الاستفادة بالتساوي من الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وتكنولوجيات كفاءة الطاقة. • إعداد ونشر مواد التدريب والمعلومات التي تراعي الفوارق بين الجنسين
نتائج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المحتملة	<ul style="list-style-type: none"> • موظفو اليونيدو لديهم لمحة عامة أفضل عن التكافؤ بين الجنسين في الشركات ومستوى المهارات التعليمية للعمال الذكور والإناث. • تزايد عدد العاملين من الذكور والإناث من حيث نوع الجنس والأكثر وعياً بالمسائل الجنسانية الخاصة بالقطاعات.

18- يطبق البنك الدولي استراتيجيته الجنسانية المحدثة (2015) على جميع المستويات التشغيلية، بما في ذلك المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف. ويتم تنفيذها من خلال أطر الشراكة القطرية، التي تتولى التقييمات الجنسانية والتقارير، وتعمم النتائج والاستنتاجات وتحدد الإجراءات المستجيبة لاحتياجات الجنسين المقترحة كجزء من استراتيجية البنك الدولي لمساعدة البلد. ويتم مناقشة هذه الإجراءات مع مختلف الشركاء ودمجها في المشروعات التي يمولها البنك الدولي. وفي مرحلة إعداد المشروع، يتم إعداد تقييم للتأثير البيئي والاجتماعي/خطة بيئية واجتماعية عند تحديد مسائل وتحديات جنسانية محددة. ولأنه نهج جديد إلى حد ما، من المخطط تطبيقه في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف في المستقبل القريب.

تطبيق نهج يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في مشروعات الوكالات المنفذة التي يمولها الصندوق متعدد الأطراف

19- تم البحث عن الوثائق ذات الصلة بالصندوق المتعدد الأطراف من السنوات الخمس الماضية للحصول على معلومات بشأن المسائل الجنسانية. وتشمل هذه وثائق المشروعات وبرامج عمل الوكالات المنفذة والتقارير المرحلية وتقارير التقييم والوثائق ذات الصلة، والتقارير النهائية لاجتماعات اللجنة التنفيذية من الاجتماع التاسع والستين وما بعده وقاعدة بيانات الدروس المستفادة المتعلقة بتقرير البرنامج القطري. وتم العثور على ثلاثة إشارات محددة للمسائل الجنسانية، اثنان منها في وثائق مشروعات اليونيدو وواحدة في التقرير النهائي للجنة التنفيذية.⁸

20- أسفر الاستبيان الذي أرسل إلى الوكالات المنفذة عن معلومات عن الإنجازات والتحديات المتعلقة باعتبارات المساواة بين الجنسين على النحو المبين أدناه:

21- جرت الأنشطة التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في العديد من المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. على سبيل المثال، في بيرو، نظمت وحدة الأوزون الوطنية حلقة عمل للنساء فقط حول الممارسات الجيدة لتبريد وتكييف الهواء ومناولة غازات التبريد الطبيعية.

22- في السلفادور، عززت وحدة الأوزون الوطنية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القدرة الإدارية للمرأة على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تنظيم تدريب متخصص. علاوة على ذلك، نظراً لأهمية هذه المسألة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد إجراء تحليلات جنسانية في عدد قليل من المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف من أجل استخلاص الروابط المحددة بالجنسانية في قطاعات مختلفة.

⁸ وثائق مشروع اليونيدو التي تشير إلى النوع الاجتماعي هي: حلقة عمل في فييتنام حيث "سياسات جنسانية ومسائل عامة أخرى" وتقديم تدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لموظفي اليونيدو. ويذكر التقرير النهائي للجنة التنفيذية "قواعد وأنظمة الأمم المتحدة بشأن تمثيل الجنسين" المتعلقة بالتوظيف.

23- تقدم اليونيدو وثائق تصميم مشروع جديد إلى مركز الاتصال المعني بالمسائل الجنسانية من أجل إجراء استعراض يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. وهذا يضمن أن كل مشروع يعالج مسائل الجنسانية وفقاً لذلك (على سبيل المثال، من خلال إشراك أخصائيين في الشؤون الجنسانية في عملية التعميم في مراحل التطوير والتنفيذ، ومن خلال استهداف إعدادات لمشاركة المرأة في الأنشطة وضمان جمع و/ أو تحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي). علاوة على ذلك، تستخدم اليونيدو مسجلاً جنسانياً، هو أداة تمكن المنظمة من تتبع ورصد تخصيص الموارد المالية لأنشطة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبالتالي، مستوى إدماج الأنشطة المتصلة بنوع الجنس في مشروعات وبرامج اليونيدو. ومع ذلك، لا تتم هذه العملية مع مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف لأنه لا يمتلك سياسة جنسانية ولا مركز اتصال للمسائل الجنسانية. ومع ذلك، تضمنت بعض الأنشطة ذات الصلة بالصندوق المتعدد الأطراف نهجاً يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، في يونيو/ حزيران 2017، نظمت إدارة البيئة التابعة لليونيدو اجتماع خبراء بشأن "الفرص والتحديات والإجراءات الرئيسية للتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، مع فصل خاص عن أفريقيا"، مع جلسة تناول موضوع المرأة في مجال التبريد.

24- وفي إطار مشروع للقضاء على استخدام بروميد الميثيل، نفذته اليونيدو في عدة ولايات في المكسيك، تم تدريب 1,700 شخصاً، من بينهم 700 امرأة. والنساء جزء حاسم في عملية التطعيم، وخاصة من أجل "الوصل"⁹؛ إجراء دقيق يتطلب موظفين مدربين تدريباً خاصاً. وفي المكسيك، معظم الموظفين لهذا الدور من النساء، غالباً ما تقل أعمارهن عن 30 عاماً، بمتوسط طفلين أو ثلاثة أطفال. وكونهن مطعّمات مدرّبات يفتح لهن المزيد من الفرص، مما يسمح للنساء بإرسال أطفالهن إلى التعليم العالي أو شراء منزل أو حتى بدء عمل تجاري خاص بهن. وحالياً، اعتمدت الشركات الكائنة في ولايات باجا كاليفورنيا وباجا كاليفورنيا سور وكوليميا وسونورا هذه التقنية عند تمكين العاملات في مجال الأعمال الزراعية في المكسيك.

25- قيم البنك الدولي مؤخراً مشروعات رغوة البوليوريثان في المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في الصين من أجل تقديم الدروس المستفادة والمعلومات المحتملة للفجوة الجنسانية في سياق إغلاق خطوط الإنتاج ونقل شركات تصنيع الرغاوى التي يحدث خلالها تخفيض أو نقل العمال. وفي هذه الحالات، قد تحدث مخططات التعويض غير الملائمة تمييزاً بين الرجال والنساء، وكذلك تضاول سبل العيش والدخل، خاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والموظفين المسنين الذين قد يواجهون تحديات لإيجاد وظائف بديلة. ومع ذلك، خلص التقييم إلى أنه لم يحدث شيء من هذا القبيل حيث شارك الموظفون في المناقشات والمفاوضات وحصلوا على حزمة التعويض نفسها. وفي الأردن، أثناء خطة إزالة المواد المستنفدة للأوزون وتحويلات الهيدروفلوروكربون، تبين أن عملية الانتقال إلى تكنولوجيات غير المواد المستنفدة للأوزون أسفرت عن وظائف أكثر تأهيلاً مدعومة بمستوى تدريب أعلى على السلامة في مكان العمل، التي شارك فيها الرجال والنساء على حدٍ سواء. وكان أحد الاستنتاجات هو أن الشركات توظف النساء في كل من الأقسام الإدارية والفنية.

التحديات التي تواجه تطبيق نهج يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين

26- حددت الوكالات المنفذة سلسلة من التحديات في تطبيق نهج يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في المشروعات التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف. بعضها متأصل في هيكل الصندوق المتعدد الأطراف مثل عدم وجود سياسة محددة لتعزيز المسائل الجنسانية. ويوجد تحدٍ آخر يتناول المعلومات المحدودة المتعلقة بمدى المسائل الجنسانية الفعلية أو المحتملة ضمن نطاق الأنشطة الواسع في إطار مشروع للصندوق المتعدد الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، تجعل ندرة الموارد المخصصة للتأثير الجنساني لمشروعات الصندوق المتعدد الأطراف غير معلوم، حتى إذا كان لمشروعات الصندوق المتعدد الأطراف بعض الأبعاد الجنسانية الهامة مثل خلق فرص عمل للرجال والنساء على حدٍ سواء؛ وتدريب المزارعين المعرضين للمواد الكيميائية السامة للتعامل بشكل أفضل مع مثل هذه الظروف غير الصحية؛ وإدخال ممارسات مهنية أفضل لكل من الرجال والنساء.

⁹ من بين المراحل العديدة في العملية، الوصل هو الذي يتصل فيه جذع نبات ما بجذر نبات آخر.

27- وتنشأ تحديات أخرى عن عوامل خارجية، مثل وعي أصحاب المصلحة المحدود بالمسائل الجنسانية ونقص المعرفة بكيفية تعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في السياسات والخطط ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تعوق قلة توافر النساء المؤهلات في العلوم والتكنولوجيا توظيف الخبيرات من أجل تنفيذ المشروعات وكذلك بين المستفيدين.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الميدان

28- وحدات الأوزون الوطنية هي الأدوات المؤسسية المحورية في تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف. وهي حلقة الوصل بين الوكالات المنفذة والحكومات والمؤسسات الخاصة ولها دور هام في التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة وفي نشر المعلومات من خلال حملات التوعية.

29- أجابت اثنتان وثلاثون وحدة أوزون وطنية على الاستبيان الخاص بهذه الدراسة النظرية وأعربت عن آرائها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف، مع إعطاء أمثلة وتقديم توصيات. وفي بعض الحالات، تبنى المجيبون منهجاً معيارياً إلى حد ما تجاه تعميم المنظور الجنساني، مما يعني أنهم نظروا إلى الوضع كما ينبغي، وليس بالضرورة كما هو بالفعل. وفي بعض الأمثلة، أدى نقص المعرفة بمصطلحات ومفاهيم الجنسانية إلى الارتباك.

30- للسؤال المعني بما إذا كان تعميم مراعاة المنظور الجنساني يؤخذ في الحسبان في تصميم المشروع وفي دورة المشروع، أجاب 20 مجيباً بلا، فيما أكد آخرون على أن النساء مدعوات للمشاركة في الاجتماعات؛ وتتم مراعاة التوازن بين الجنسين ومشاركة المرأة في أنشطة المشروع؛ وتمنح فرص متكافئة لكل من الرجال والنساء للمشاركة في التدريب. وهناك دليل يذكر كثيراً هو أن المرأة تفقد وحدة الأوزون الوطنية أو أنها موجودة بين موظفي وحدة الأوزون الوطنية. وذكر أحد المجيبين أنه تم أخذ أولويات محددة في الاعتبار لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في كل عنصر من عناصر المشروع في المرحلة الثانية من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

31- وعند سؤالهم عما إذا كانت وحدة الأوزون الوطنية على اتصال بالمستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية ومراكز الاتصال المعنية بالمسائل الجنسانية في الوكالات المنفذة، أجابت غالبية المجيبين بلا. وأكد ستة مجيبين على أنه يوجد في وزارته الرئيسية اختصاصي في الشؤون الجنسانية يمكن استشارته إذا لزم الأمر.

32- وعند سؤالهم عن السياسات الرامية إلى مساعدة النساء على تمثيلهن في عملية صنع القرار في تنفيذ مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف، أجاب بعض المجيبين بإيجابية. وأكدوا أن بلدهم لديه استراتيجيات وطنية لترقية النساء في المناصب القيادية أو أن المساواة بين الجنسين مكتوبة في الدستور. ومع ذلك، ذكر بعض المجيبين أن "السياسات غير معروفة جيداً، ولا تنفذ بالفعل" أو ببساطة أنه لا توجد سياسات جنسانية تتعلق بتنفيذ مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف.

33- وفقاً لأغلبية المجيبين، يتمتع الرجال والنساء بفرص متكافئة للاستفادة من أنشطة بناء القدرات، ويتم حثهم على المشاركة في التدريب. ومع ذلك، بسبب طابع قطاع التبريد الموجه للذكور، يكون عدد الرجال أكبر من عدد النساء. لذلك، رغم أن الفرص، من حيث المبدأ، مفتوحة للجميع، تميل المشاركة نحو الرجال. وفي معظم بلدان العينة، تتم الدعوة للمشاركة في أنشطة بناء القدرات دون أي تمييز بين الجنسين. ووفقاً لأحد المجيبين، خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لها الأولوية الرئيسية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، التي تتطابق مع مبادرة الحكومة لتحديد الفجوات الجنسانية في المجال وتطبيق تدابير العدالة بين الجنسين لتصحيحها. وتجدر الإشارة إلى أن النساء أكثر تمثيلاً كموظفات جمارك ومستوردات ووسيطات، وأن حلقات عمل التبريد الصغيرة غالباً ما تكون أعمال عائلية حيث تشارك النساء أيضاً، خاصة في شراء غازات التبريد وأدوات التبريد. وبالمثل، هن المستخدمات النهائيات للأجهزة المنزلية وصانعات القرار في شرائها.

34- وذكر أحد المجيبين، في أحد التدريبات، كيف أصبحت قلة من النساء من مدرسة صناعية تشاركن في تدريب أساسي محفزات وتعملن الآن في بعض شركات التبريد الرئيسية. وكذلك عينت وحدة الأوزون الوطنية خبيرة دولية في مجال التبريد، التي كانت، وحتى الآن، أفضل خبيرة لديها على الإطلاق، مما يدل على أن التحيز ضد المرأة العاملة في هذا القطاع لا يحظى بأي دعم. ومن ثم تبرز الحاجة إلى إدماج النساء في حلقات العمل والتدريب وتنفيذ حملات توعية تستهدف الجنسين، حيث أكد المجيبون بالإجماع أنه لم يتم شن مثل هذه الحملات.

بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي

35- إن أهمية البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في تتبع التحسينات في المساواة بين الجنسين ليست موضع اعتراض. وأشارت كل من فئات المجيبين والوكالات المنفذة ووحدات الأوزون الوطنية إلى أن هذه البيانات إما لم يتم جمعها أو لم يتم الإبلاغ عن النتائج. وتجمع وكالة منفذة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بانتظام منذ عام 2016، في حين لا تجمع اثنتان أخرتان هذه البيانات في إطار الصندوق المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فهما تجمعان البيانات المطلوبة في استراتيجياتها الجنسانية الوطنية، ولكن لأن تقديم التقارير إلى الصندوق المتعدد الأطراف لا يشمل المسائل الجنسانية، لا تقدم كل هذه المعلومات القيمة. ووفقاً لوحدة الأوزون الوطنية، في معظم الحالات، لا تجمع المشروعات بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وبالتالي لا توجد إحصاءات جنسانية عن الأنشطة المتعلقة بمشروعات الصندوق المتعدد الأطراف. وادعى خمسة مجيبين فقط وجود هذه البيانات، التي تشير أساساً إلى المشاركة في التدريب، لكن لا شيء على مستوى القطاع يشمل جميع الأنشطة الموجودة.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

36- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر¹⁰ هو أداة تساعد على تحديد الأصول والتحديات الرئيسية في منظمة ما أو في تنفيذ إجراء أو عملية، مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي هذه الحالة، يساعد تصنيف المعلومات المقدمة من الوكالات المنفذة ووحدات الأوزون الوطنية على التمييز بين نقاط القوة والضعف الداخلية بالمقارنة مع الفرص والمخاطر الخارجية في تطبيق منظور جنساني في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف. واستناداً إلى المعلومات الواردة في الاستبيانات الواردة من الوكالات المنفذة ووحدات الأوزون الوطنية، أجرى كبير موظفي الرصد والتقييم تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر بالنتائج المبينة أدناه:

نقاط القوة

37- يمكن اعتبار العديد من العوامل بمثابة نقاط القوة في تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في جملة أمور:

(أ) تعد المساواة بين الجنسين بين وكالات الأمم المتحدة هدفاً معترفاً به وأهمية تحقيقه ليست موضع اعتراض؛

(ب) ووضعت جميع الوكالات المنفذة سياسات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويوجد مستشارون معنيون بالشؤون الجنسانية أو نقاط اتصال وتنسيق معنية بالمسائل الجنسانية على مستوى الوكالات؛

(ج) ووضعت وكالة منفذة دليلاً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، إلى جانب مؤشرات يمكن تعديلها في جميع مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف؛

¹⁰ تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر هو أسلوب تخطيط استراتيجي يستخدم لتحديد نقاط القوة (خصائص المشروع التي تميزه على الآخرين)، ونقاط الضعف (خصائص المشروع التي تضعه في وضع غير ملائم مقارنة بالآخرين)، والفرص (عناصر في البيئة يمكن أن يستغلها المشروع لمصلحته)، والمخاطر (عناصر في البيئة يمكن أن تسبب مشاكل للمشروع)، المتعلقة بتخطيط المشروع.

(د) وهناك اهتمام بالمسائل الجنسانية على الصعيد الميداني، بين موظفي وحدة الأوزون الوطنية المشاركين بشكل مباشر في تنفيذ المشروع.

نقاط الضعف

- (أ) قلما تؤخذ المسائل الجنسانية في الاعتبار عند تصميم المشروع؛
- (ب) واستخدام الموارد بحكمة، مشروعات ليس لها ميزانية تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين؛
- (ج) ورغم أن الوكالات المنفذة لها سياساتها الجنسانية، فهي لا تتلاءم مع خصوصية مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف؛
- (د) والصندوق المتعدد الأطراف لا يمتلك سياسة جنسانية؛
- (هـ) ولا يوجد تدريب يتعلق بالجنسين لموظفي المشروعات أو لإدراج المسائل الجنسانية في تصميم المشروع؛
- (و) ويوجد تعاون ضئيل أو معدوم مع مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية أو المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية في الوكالات المنفذة؛
- (ز) ولا تجمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي عن تنفيذ المشروع، وبالتالي لا تتوافر سوى معلومات قليلة عن مشاركة النساء والرجال في المشروعات؛
- (ح) وعدم إدراج المنظور الجنساني في الإبلاغ الإلزامي.

الفرص

- (أ) هناك اعتراف بأهمية المسائل الجنسانية على مستوى الحكومات ويوجد في العديد من الحكومات إدارة تعنى بالشؤون الجنسانية بموظفين أكفاء. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك العديد من البلدان سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين،
- (ب) وتبين التجربة أنه يمكن تحفيز المرأة على الاهتمام بالمجالات التقنية، التي كانت حتى الآن مخصصة للرجال وأنها أكثر استجابة للمشاركة في التدريب المتخصص.

المخاطر

- (أ) استمرار التحيزات والقوالب النمطية المتعلقة بالمرأة العاملة في مجال للذكور عادةً؛
- (ب) وندرة الموارد (المالية والبشرية) للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- (ج) وعدم تحفيز المرأة للانضمام إلى قطاعات العمل غير التقليدية؛
- (د) وعدم فهم مفاهيم مثل المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما بين أصحاب المصلحة.

الاستنتاجات والتوصيات

38- يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للاقتراحات والتوصيات الأصلية الصادرة عن وحدات الأوزون الوطنية

في المرفق الثاني بهذه الوثيقة.

39- من أجل تعزيز الأنشطة المراعية للاعتبارات الجنسانية في المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، ترى بعض الوكالات المنفذة أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات والبحوث والمعارف الإضافية عن "الروابط المشتركة بين الجنسين والأنشطة التقنية التي تنفذ في إطار بروتوكول مونتريال" وعن مختلف "الفجوات الجنسانية وعدم المساواة بين الجنسين" في أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الموارد المالية المخصصة والسياسات وقرار اللجنة التنفيذية الذي ينص على أن الأنشطة المرتبطة بنوع الجنس المؤهلة في تكلفة ميزانيات المشروع تعتبر ضرورية.

40- أشار المجيبون من وحدات الأوزون الوطنية إلى ضرورة التدريب وزيادة التوعية وبناء القدرات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، باعتبار ذلك أحد المعايير لتطوير أي مشروع للصندوق المتعدد الأطراف. كما أن هناك حاجة لإجراء تحليلات الوضع لإظهار مكانة المرأة في القطاع والتحديات في زيادة مشاركتها في تنفيذ المشروع. وينبغي بذل الجهود لتحفيز المرأة على المشاركة، مع زيادة الاهتمام، في الأنشطة التقنية ومن المهم ضمان تكافؤ الفرص للنساء والرجال للمشاركة في المشروعات.

41- تستند التوصيات التالية إلى العناصر الستة الرئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من السياسة العامة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2006) ويمكن تطبيقها على الدراسة النظرية الحالية:

(أ) تعزيز المساواة بين الجنسين

42- ينبغي حث الوكالات المنفذة على تطبيق سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظماتها في مشروعات الصندوق متعدد الأطراف. وينبغي حث الصندوق المتعدد الأطراف على إعداد سياسة جنسانية وتعزيز التعاون مع الوكالات المنفذة في هذا المجال. ويمكن إجراء مناقشات مناسبة خلال اجتماع التعاون المشترك بين الوكالات وكذلك خلال اجتماع اللجنة التنفيذية، حول كيفية أخذ المسائل الجنسانية في الاعتبار بشكل أفضل في المشروعات.

(ب) تعزيز الإدارة القائمة على النتائج من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

43- يمكن استخدام دليل اليونيدو بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لمشروعات بروتوكول مونتريال كنموذج لتطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف لأنه يقدم مؤشرات مناسبة تسمح بقياس نتائج المشروع في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

(ج) إنشاء الإشراف من خلال الرصد والتقييم والإبلاغ

44- ينبغي تنفيذ جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي بشأن المسائل الجنسانية. وينبغي جعل الرصد والإبلاغ المنتظم عن الأنشطة والإنجازات المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلزامياً لجميع الوكالات. وينبغي إعداد تقرير تقييم عن حالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف كل عامين أو ثلاثة أعوام.

(د) تخصيص موارد بشرية ومالية كافية

45- ينبغي إعداد ميزانية مراعية للاعتبارات الجنسانية للمشروعات. وينبغي دعم التعاون المعزز وإشراك المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية ومراكز الاتصال وتنسيق المسائل الجنسانية في تصميم المشروعات وفي الدراسات الاستقصائية وغيرها من أدوات جمع البيانات.

(هـ) تطوير و/أو تعزيز قدرات الموظفين وكفاءاتهم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني

46- ينبغي توفير التدريب وحملات التوعية، بما في ذلك المسائل الجنسانية، للموظفين في الوكالات المنفذة ووحدات الأوزون الوطنية على جميع المستويات.

(و) ضمان التماسك/التنسيق وإدارة المعارف/المعلومات على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية

47- يجب مناقشة المسائل الجنسانية خلال اجتماعات الشبكة. وينبغي تقاسم ونشر الدروس المستفادة والتجارب على نطاق واسع، وكذلك المبادئ التوجيهية والمواد الإعلامية.

التوصية

48- قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) الإحاطة علماً بالدراسة النظرية المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروعات وسياسات بروتوكول مونتريال الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/81/9؛

(ب) ودعوة الوكالات الثنائية والمنفذة لتطبيق، إذا لزم الأمر ذلك، نتائج وتوصيات التقييم بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشروعات وسياسات بروتوكول مونتريال، في جميع الأنشطة المتعلقة ببروتوكول مونتريال؛

(ج) ومطالبة كبير موظفي الرصد والتقييم بتقديم تقرير مماثل بعد ثلاث سنوات.